

حفتر يلتقي مدير المخابرات المصرية في بنغازي

طرابلس - التقى قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر السبت، بمقر قيادة قواته في بنغازي، اللواء عباس كامل رئيس المخابرات العامة المصرية، حسب ما ذكرته مصادر إعلامية. وحسب بيان مكتب الإعلام بالقيادة العامة للجيش الليبي، فقد جرى خلال اللقاء مناقشة كل الملفات الأمنية ذات الاهتمام المُشترك بين البلدين، إضافة إلى مناقشة جُل القضايا المتعلقة بالأمن القومي المشترك. ووجدت القيادة العامة للجيش الليبي تضييقه للجهود المصرية لحل الأزمة الليبية ومساعدتها لإيجاد تسوية تنتهي الصراع الدائر بالبلاد منذ سنوات، حيث أشاد حفتر بالدور البارز الذي تلعبه القاهرة في حل القضايا العربية بوجه عام والقضية الليبية بوجه خاص، حسب ما ذكره بيان مكتب الإعلام. من جانبه، أثنى رئيس المخابرات العامة المصرية على جهود الجيش في محاربة الإرهاب والقبض على المطلوبين محليا ودوليا، متمنا دور الجيش في التصدي للمليشيات المسلحة. وتدعم مصر جهود الجيش في محاربة الإرهاب وسطوة الميليشيات، خاصة بعد دخول تركيا على خط الصراع بدعمها حكومة الوفاق بالعتاد العسكري والمرتزقة، ما من شأنه أن يقوّض فرص الحوار بين الفرقاء الليبيين ويبقي الأزمة في مربعاها الصفر.

وتصنّف قيادة الجيش الوطني على ضرورة خروج الإرهابيين والمرتزقة والقوات التركية من جميع الأراضي الليبية لإنجاح المفاوضات السياسية، وهو ما يلتقي تأييدا من القاهرة. وكانت جلسات اجتماع اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) قد توصلت مؤخرا، إلى ضرورة إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب وسحبهم من خطوط التماس، وفتح الطريق الساحلي، وتأمين حركة المواطنين المدنيين، وتبادل الأسرى، وتسليم الجنائمين، والاستمرار في محاربة الجماعات المصنفة إرهابيا دوليا. وعلى صعيد آخر، أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الخميس، عن تشكيل لجنة قانونية ومستوى تضم 17 عضوا من أعضاء ملتقى الحوار السياسي مكلفة بوضع قانون لانتخابات 2021.

إفراج مرتقب عن مرشح رئاسي سابق لطي حقة قايد صالح

إطلاق سراح علي غديري يكرس عودة الحرس القديم في الجيش الجزائري



السلطة الجزائرية في مواجهة تركة ثقيلة

الجمهورية، ثم مديرا للمركز الوطني للدراسات الإستراتيجية، كما تجري إعادة الاعتبار تدريجيا لضباط سابقين كما هو الشأن للجنرال حسين بن حديد، والإفراج المرتقب عن الجنرال المتقاعد والمرشح الرئاسي السابق علي غديري. ويبدو أن الترتيبات المفتوحة داخل الجيش والمؤسسات الثقلية، تنجّه إلى التخلص من تركة قايد صالح، وإعادة الاعتبار للجنح المتضرر من تداعيات المرحلة السابقة، الأمر الذي يكرس شرعية مطالب تمديد الدولة المرفوعة في الشارع الجزائري منذ بداية الحراك الشعبي في فبراير 2019. وهو ما علق عليه الناشط السياسي المعارض كريم طابو، في ندوة صحافية عقدها في غضون هذا الأسبوع بالقول "سكان الجيش في الحدود وفي أمن وسلامة التراب الوطني، وليس إدارة الحياة السياسية من وراء الستار، لأن المخرج من الأزمة هو مدنية الدولة".

المحجوزة في مايو 2018، لإدخال تعديلات واسعة وعميقة في صفوف قادة المؤسسة. ويستنح متابعون أن التوازنات أخذت منحى عكسيا منذ وفاة الرجل في ديسمبر 2019، حيث أراحت القيادة الجديدة العديد من الضباط السامين والجنرالات المحسوبين عليه، وأبرزهم مدير الأمن الداخلي السابق الجنرال واسيني بوعزة، الأمر الذي وضع المؤسسة تحت طائلة وضع غير مستقر، وفي فوهة تصفية حسابات وصفت بـ"الخطيرة". ويذكر مراقبون أن رحيل قايد صالح، في أعقاب انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد في 12 ديسمبر 2019، سمح بعودة قوية ومثيرة لجنح جهاز الاستخبارات السابق، حيث تبوأ العديد من الضباط المحسوبين عليه، مواقع مهمة في عدد من المؤسسات، على غرار الجنرال عبد العزيز مجاهد، الذي عين مستشارا عسكريا وأمنيا في رئاسة

وأحد مؤشرات نهاية حقبة قائد الجيش الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، كمسار وكتوجه داخل الجيش وداخل مؤسسات الدولة. وبات الأمر جليا منذ إطلاق سراح الجنرال السابق حسين بن حديد، الذي تعرض للسجن عدة مرات خلال سطوة قايد صالح على مفاصل الدولة، بسبب خصومة قديمة بين الرجلين، فضلا عن الاعترافات التي ادلى بها الرجل حول "ضلوع بعض أفراد وضباط الجيش في المجازر الجماعية التي وقعت خلال العشرية الدموية (1990-2000)". ويتواجد العديد من ضباط المؤسسة العسكرية السابقين بين حالة فرار أو في السجن العسكري بالبلدية، كما هو الشأن بالنسبة إلى وزير الدفاع السابق في حقبة التسعينات الجنرال خالد نزار، والجنرالات الحبيب شنتوف، سعيد باي، عثمان بلميلود... وغيرهم، حيث استغل قايد صالح، فرصة شحنة الكوكابين

توقعت أوساط قضائية في الجزائر إفراجا مرتقبا عن المرشح الرئاسي السابق علي غديري القابع في السجن منذ العام 2019، وذلك في إطار ترتيبات داخل المؤسسة العسكرية تقضي بالتخلص من تركة الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، الذي كان وراء سجن غديري، ويرى المتابعون أن الجنح المتضرر من تداعيات المرحلة السابقة يحاول استغلال المناخ السياسي المضطرب والغامض بغياب الرئيس عبدالمجيد تبون لدواع صحية، لإعادة الاعتبار وفرض نفوذه في المشهد.

صابر بليدي

القائمة آنذاك، ويسقط طموحها في تمرير الولاية الخامسة لمرشحها آنذاك الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة. وفصلت المحكمة العليا في غضون هذا الأسبوع في الملف بقبول طعن فريق الدفاع، والمتعلق بتهمة "إحباط الروح المعنوية للجيش"، وقررت إعادة تكييف تهمة إحباط معنويات الجيش من جنابة إلى جنحة، وإرسال الملف إلى غرفة الاتهام مجددا.

وتتوقع المحامية عويشة بختي، أن تنطلق غرفة الاتهام بـ"انتفاء وجه الدعوى" ومن ثمة الإفراج عن علي غديري في أقرب وقت، لكن زميلة لها ترى أن "الإحتمال ضعيف"، ولا تستبعد إرسال الملف إلى محكمة الدار البيضاء لبرمجة جلسة المحاكمة للنظر في القضية، قبل إصدار قرار إفراج مرتقب. ولا زالت قضية سجن الجنرال المتقاعد والمنافس لبوتفليقة في انتخابات أبريل 2019 الملغاة، تشكل أحد تجليات الصراع بين العصب النافذة داخل هرم السلطة في الجزائر، إذ يعتبر واحدا من ضحايا القوة التي تشكلت في أعقاب تحي بوتفليقة، الذين لقي بهم في السجن بنهم متشابهة تتراوح بين الفساد واستغلال الوظيفة والتخاطر وإحباط معنويات الجيش. وظل الرجل الذي كان واثقا من كسب سباق الانتخابات المذكورة، رغم أن المنافس كان هو مرشح السلطة السابقة محسوبا على ما يعرف بـ"الدولة العميقة"، الممثلة في جيوب جهاز الاستخبارات السابق بقيادة الجنرال المشير للجنرال محمد مدين (توفيق). ويرى متابعون للشأن الجزائري أن الإفراج المرتقب عن علي غديري، سيكون جولة جديدة من صراع العصب النافذة،

تتوقع مصادر قضائية في الجزائر، أن يتم الإفراج عن مرشح الرئاسة السابق علي غديري، في ضوء قبول المحكمة العليا (على جهة قضائية في البلاد)، الطعن الذي تقدم به فريق الدفاع، وخفض التهمة الموجهة إليه من الجنابة إلى رتبة جنحة، مع حذف إحباط التخاطر مع جهات خارجية. ويتواجد المرشح الرئاسي المذكور رهن الحبس المؤقت منذ العام 2019، حيث وجّهت له تهمة إحباط معنويات الجيش والتخاطر مع جهات خارجية، ليكون بذلك واحدا من الرموز التي تم سجنها بإيعاز من قيادة المؤسسة العسكرية السابقة، في إطار ما وصفه فريق الدفاع بـ"تصفية الحسابات"، بين قائد أركان الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وخصومه داخل المؤسسة وفي الدوائر السياسية.

الترتيبات المفتوحة داخل الجيش الجزائري تتجه إلى التخلص من تركة قايد صالح، وإعادة الاعتبار للجنح المتضرر من تداعيات المرحلة السابقة

وتقدم علي غديري، الذي تقاعد العام 2015 من المؤسسة العسكرية برتبة جنرال، إلى مؤوض غمار الانتخابات الرئاسية، المقررة في أبريل 2019، قبل أن ينتفض الشارع الجزائري ضد السلطة

كتاب أسود يوثق لمآسي المهاجرين في أوروبا

المساعدة باستخدام أساليب العنف" غير قانونية. وسلمت الوثيقة إلى مفوضة الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبي إيليا يوهانسون، الجمعة. وذكرت في بيان أن "الإعادة القسرية لا تتوافق مع التشريعات الأوروبية والحق في اللجوء". وأشارت إلى أن ميثاق اللجوء الذي عُرض في سبتمبر ينص على آلية لمراقبة الحدود لمنع مثل هذا السلوك. واضطرت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكتكس) إلى الدفاع عن نفسها مؤخرا، بعد تحقيق نشر في العديد من وسائل الإعلام، حول التورط إلى جانب خفر السواحل اليوناني في ممارسات غير قانونية تتمثل في إبعاد قوارب طالبي اللجوء إلى تركيا. ونفت الحكومة اليونانية هذه الاتهامات. ومن بين الشهادات العديدة الواردة في التقرير، واحدة لمرافق أفغاني، اكتشفت الشرطة الإيطالية في نوفمبر أنه كان يخفي تحت شاحنة في ميناء باري، ويقول إنه تعرض للضرب بعضا قبل إعادته إلى اليونان بالقرب من دون أن يتمكن من تناول الطعام أو الشرب. وفي اليونان، أجبرت مجموعة مؤلفة من 65 شخصا، تقراوح أعمارهم بين ثلاثة أعوام و50 عامًا، يجتازون من أفغانستان وسوريا والمغرب والجزائر وتونس ومصر، على العودة إلى تركيا في نوفمبر عبر اجتياز نهر إيفروس الذي يفصل بين البلدين سيرا على الأقدام. وما تزال الهجرة غير الشرعية القادمة من تركيا تترك السلطات اليونانية على الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها للحد منها.

بروكسل - أدان تقرير أصدرته شبكة منظمات غير حكومية، ويستند إلى نحو 900 شهادة، العنف والإعادة القسرية غير القانونية للمهاجرين الذين تعرضوا للضرب أو السرقة أو إصابات متعلقاتهم الشخصية وتمت مهاجمتهم بالكلاب على حدود دول الاتحاد الأوروبي. ونشر هذا "الكتاب الأسود" عن الإعادة القسرية، الجمعة. وقد وضع بمبادرة من كتلة اليسار الأوروبي الموحد/ الشمال الأخرى اليساري (يسار راديكالي) في البرلمان الأوروبي، من قبل "شبكة مراقبة العنف على الحدود" التي تضم عددا من المنظمات غير الحكومية والجمعيات. ويضم هذا التقرير المؤلف من 1500 صفحة شهادات مؤلمة تتعلق بأكثر من 12654 شخصا حول وقائع تجري منذ 2017 في إيطاليا وسلوفينيا والمجر واليونان وكرواتيا وكذلك دول البلقان الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل صربيا والبوسنة. وقالت النائبة الألمانية في البرلمان الأوروبي، كورنيليا إرنست، (اليسار الأوروبي الموحد) "صدمننا جدا بالروايات التي لا نهاية لها عن العنف القاسي والسادس والمهين التي تذكرنا بأكثر الدكتاتوريات وحشية". وعبرت عن أملها في أن يساهم هذا "الكتاب الأسود" في "وضع حد لهذه الجرائم ومعالجة الحكومات المسؤولة عن هذه الأفعال". ويشدد التقرير على أن عمليات الإعادة القسرية المتمثلة في قيام دولة ما بـ"طردها المهاجرين دون منحهم إمكانية تقديم طلب لجوء ودون الأخذ في الاعتبار أوضاعهم الشخصية ودون إمكانية طلب

المغرب يواجه الهجرة غير الشرعية بمرصد أفريقي

ضحايا، بل تستهدف على الخصوص شبكات مهربي البشر، الذين لا يترددون في استغلال هشاشة المهاجرين". ووصف الزروالي شراكة المغرب مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة بإيجابية، إذ تجلت في تقديم دعم مالي بقيمة 140 مليون أورو عام 2019، واتفاقية أخرى بقيمة 100 مليون أورو. ناصر بوريطة



المغرب لا يمكن أن يكون دركيا لأي أحد، هذا غير مقبول

ويلفت متابعون إلى أن إحداث المرصد في الرباط هو بمثابة اعتراف بالخطلات التي قطعها المغرب في سياسة الهجرة، كما يؤكد دعمه المتواصل للقارة الأفريقية ومساهمته المستمرة لدعم جهود التنمية. ويعتقد هؤلاء أن المرصد سيكون بمثابة أرضية تشاركية بين أوروبا وأفريقيا لتدبير أفضل لمشكلة الهجرة وإيجاد الحلول الممكنة داخل القارة تنمويا وسياسيا واقتصاديا لتجاوز أي مشكلات نابغة من عدم توفير بيئة عيش كريمة. ويواصل المغرب جهودها في التصدي للهجرة غير الشرعية، بحسب تقرير أعدته وزارة الداخلية واطلعت عليه "العرب". وبحسب التقرير أفضت الإستراتيجية الأمنية المنبثقة، من طرف المصالح المعنية بمحاربة شبكات تهجير المهاجرين، منذ بداية سنة 2020، إلى تحقيق نتائج "إيجابية تمثلت في إفضال حوالي 26 ألفا و800 محاولة للهجرة غير الشرعية، وتفكيك أكثر من 196 شبكة إجرامية تتشغل في ميدان الهجرة غير الشرعية".

وليس أمنيا فقط حتى لا يتم الترحيل والإبعاد القسري بحق هؤلاء. وفي ذات السياق، أبدى المغرب رفضه أن يكون المرصد أداة ضغط أوروبية على الأفارقة لخفق المهاجرين، بدل المشراكة والمساهمة في حل أزمة الهجرة وأسبابها وأثارها. كما رفض المغرب، لعب دور الشرطي "الدركي" في محاربة الهجرة غير النظامية، في ظل غياب التنسيق الدولي، في مواجهة شبكات الاتجار بالبشر. وشدد بوريطة بالقول إن "دول العبور لا يمكنها أن تكون دركيا لقوات للحفاظ على الأمن العام" لأي أحد، والمغرب لا يمكن أن يكون دركيا لأي أحد". وأضاف "إذا كانت الفكرة هي تحويل دول العبور إلى شرطة للهجرة، فهذا غير مقبول، ولا يتلاءم مع فلسفة المغرب ورؤيته للهجرة". وكان المغرب قد امتنع عن الاستجابة لطلب من الاتحاد الأوروبي باستعادة رعايا دول أخرى يصلون إلى أوروبا من المملكة. وأوضح وزير الداخلية المغربية، إن طلب مفوضة شؤون الهجرة في الاتحاد الأوروبي إيفا يوهانسون، التي زارت الرباط مؤخرا سعيها للتوصل إلى اتفاق يسمح للاتحاد بإعادة المهاجرين إلى المغرب، قد جوبه بالرفض. وأكد مدير الهجرة ومراقبة الحدود بالوزارة خالد الزروالي أن "المغرب يصر على أن تتحمل كل دولة مسؤوليتها تجاه رعاياها"، مضيفا أن "المغرب منع هذا العام 32 ألفا من العبور إلى أوروبا، الواقعة على بعد 14 كيلومترا عبر مضيق جبل طارق، وذلك مقارنة مع 74 ألف محاولة في العام الماضي". وبين أن "المقاربة الأمنية المغربية لا تستهدف المهاجرين، الذين نعتبرهم

أسفه من تحول الموضوع إلى "معادلة سياسية". من جانبها قالت أميرة الفضال إن الهدف هو "توفير بيانات متوازنة تتكيف مع احتياجات أفريقيا في مجال الهجرة"، وستتمثل مهمة هذا المرصد في جمع البيانات وتحليلها وتبادلها من خلال "نظام مترابط" يربط بين البلدان الأفريقية لتحسين سياسات الهجرة التي "تكون غير فعالة في الغالب بسبب نقص هذه البيانات"، وفقا لملف العرض المقدم خلال الحفل. ومن مهام المرصد تقييم السياسات العمومية للدول الأفريقية في قطاعاتها الاقتصادية وزيادة تأثير الهجرة على التنمية، سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة للهجرة أو دول الاستقبال لها. ونظرا لكونه الأول من نوعه في القارة الأفريقية، يتوقع خبراء أن يشكل المرصد فرصة للدفاع عن حقوق المهاجرين ومقاربة مشكلاتهم من منطلق إنساني

محمد ماموني العلوي

الرباط - افتتح في الرباط المرصد الأفريقي للهجرة، وهو منصة بحثية أطلقتها الاتحاد الأفريقي لصياغة حوكمة أفضل للهجرة في القارة، بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين. وصرح وزير الخارجية المغربية ناصر بوريطة خلال الحفل الذي أقيم الجمعة، بحضور مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية أميرة الفضال "اليوم ستمتدح أفريقيا بمعطياتها.. وهذا سيؤدي إلى تكذيب مجموعة من الأساطير" حول الهجرة. وقال بوريطة إنها "رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن تصميم المغرب وأفريقيا على تأسيس إدارة أفضل للهجرة على مستوى القارة". وأضاف أن المرصد الأفريقي للهجرة سيؤدي بالتالي دورا في إزالة كل الأوهام المتصلة بقضايا الهجرة، معربا عن



إدارة المغرب لقضية الهجرة مثال يحتذى به